

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

01/09/2015

Un menor muerto en un incendio provocado en un reformatorio de Marruecos

Rabat, 31 ago (EFE).- Un menor marroquí ha muerto esta madrugada por las heridas sufridas durante un incendio provocado por los internos la pasada noche en el reformatorio de Salé (ciudad vecina de Rabat) donde se encontraba condenado a una pena de seis meses de internamiento.

Según fuentes de la Administración Penitenciaria citadas por la agencia MAP, el incendio fue provocado por un grupo de menores internos en el Centro de Reforma y Educación, y 26 de los internos sufrieron quemaduras de distintos grados.

De ellos, quince fueron hospitalizados en el Hospital Avicenas (cinco aún lo están), pero uno llamado Abdelkader Jalil, del que se desconoce la edad, murió horas después por la gravedad de las quemaduras.

Jalil había sido condenado a seis meses de cárcel por un delito de robo con amenaza de arma blanca.

Marruecos cuenta con 17 centros de internamiento de menores; hace dos años, el Consejo Nacional de Derechos Humanos (CNDH, oficial) realizó un informe demoledor sobre su estado "más que preocupante" en el que denunció las carencias de higiene y alimentación y la persistencia de los malos tratos por parte de los guardianes con los detenidos.

<http://www.lavanguardia.com/vida/20150831/54436135649/un-menor-muerto-en-un-incendio-provocado-en-un-reformatorio-de-marruecos.html>



جمعية تطلق بالعيون حملة لتسهيل تصويت الأشخاص ذوي إعاقة

أطلقت جمعية "أفاق لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة" بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، بساحة المشور بالعيون، حملة لتسهيل تصويت الأشخاص ذوي إعاقة، والتي ستمتد إلى غاية رابع شتنبر القادم. وتهدف هذه الحملة، التي حضر انطلاقها رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، محمد سالم شرقاوي، وفعاليات مدنية وإعلامية، إلى تشجيع الأشخاص ذوي إعاقة على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية المقبلة، وتسهيل مشاركتهم في عملية التصويت، عن طريق خلق مركز لاستقبال اتصالات الراغبين في التصويت من الأشخاص ذوي إعاقة ومساعدتهم على الولوج إلى مكاتب التصويت.

وتم خلال اليوم الأول من هذه الحملة، التي جابت الشوارع الرئيسية بمدينة العيون، إجراء لقاءات تواصلية مع الساكنة، وتوزيع إعلانات ومطبوعات بغية إكثاء الوعي لديهم بأهمية مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على المشاركة في هذه الاستحقاقات، وذلك تنزيلا لمضامين الدستور وأجراة القوانين المتعلقة بحقوق هذه الفئة.

وأوضح محمد سالم شرقاوي، في كلمة بالمناسبة، أن الحملة تأتي في إطار تفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي إعاقة من حقوقهم السياسية والمدنية، وخاصة مشاركتهم في الاستحقاقات الوطنية وتقديم المساعدة وتوفير الوسائل الكفيلة بذلك.

وأضاف أن الحملة تجسد روح التطوع والتلقائية والصدق، باعتبارها معايير أساسية لممارسة مثل هذا الفعل المدني الهادف لتحقيق وضمان حقوق الأشخاص ذوي إعاقة والترافع عنها.

من جهته، أكد رئيس جمعية "أفاق لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة"، المحجوب الدوة، أن الحملة تهدف، بالأساس، إلى تذليل بعض الصعوبات ورفع الحواجز لتسهيل وصول الأشخاص ذوي إعاقة إلى مكاتب التصويت، من أجل تمكينهم من ممارسة حقهم التشريعي المتمثل في المشاركة في العملية الانتخابية، على قدم المساواة مع باقي المواطنين ودون أي تمييز على أساس الإعاقة.

وأضاف أن الحملة تروم أيضا تحسيس الأحراب السياسية بضرورة استحضار بعد الإعاقة في برامجها الانتخابية، تفعيلا للمقتضيات الدستورية وللالتزامات الدولية لضمان حقوق الأشخاص ذوي إعاقة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية.



ضحايا سنوات الرصاص المعتصمون امام مجلس اليزمي يعلقون اضرابهم عن الطعام

قررت "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب" تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام واستمرار الاعتصام، **بعد إلتزام المجلس الوطني لحقوق الانسان في شخص امينه العام في ايجاد حلول محلية تصون كرامة الضحايا من خلال الادمج الاجتماعي الشامل والعاقل والدائم .**

و قررت التنسيقية الاستمرار في الاعتصام حتى التوصل بنسخة من المراسلتين المذكورتين لضمان تفعيل الحل محليا .

و اعلنت التنسيقية الاثنتين انهما توصلت الى اتفاق مبدئي مع المجلس الوطني لحقوق الانسان بمبادرة من المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف على اساس تفعيل حل محلي يصون كرامة وحقوق اعضاء التنسيقية.

و علم ان المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف نظم لقاء حضره عن المنتدى كل من عبد السلام الفيغا ومحمد حجار وعن المجلس الوطني لحقوق الانسان الامين العام احمد الصبار و محمد صبري وعن التنسيقية كل من أحمد النجيمي وعاطف العوني واحمد لمرايط وسعيد لمرايطي ، وقد اسفر الاجتماع عن اتفاق مبدئي يأخذ بعين الإعتبار تعذر حل مركزي كما نصت عليه هيئة الانصاف والمصالحة في جبر الضرر واستكمال قواعد العدالة الانتقالية في هذا المجال كما هو متعارف عليها دوليا.

-مراسلة عاجلة موجهة من طرف المجلس الوطني للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية بمقتراح الحل المحلي مرفقة بلائحة اعضاء التنسيقية الوطنية

- إلتزام المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف بمتابعة مآل المراسلتين وتمكين التنسيقية الوطنية بنسخ منها .

- التزام المجلس الوطني والمنتدى المغربي بمتابعة تنفيذ بنود ما اتفق عليه الاطراف الثلاثة محليا



ضحايا سنوات الرصاص المعتصمون امام مجلس اليزمي يعلقون اضرابهم عن الطعام

قررت "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب" تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام واستمرار الاعتصام، بعد إلتزام المجلس الوطني لحقوق الانسان في شخص امينه العام في ايجاد حلول محلية تصون كرامة الضحايا من خلال الادمج الاجتماعي الشامل والعادل والدائم .

و قرت التنسيقية الاستمرار في الاعتصام حتى التوصل بنسخة من المراسلتين المذكورتين لضمان تفعيل الحل محليا .

و اعلنت التنسيقية الاثنتين انهما توصلت الى اتفاق مبدئي مع المجلس الوطني لحقوق الانسان بمبادرة من المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف على اساس تفعيل حل محلي يصون كرامة وحقوق اعضاء التنسيقية.

و علم ان المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف نظم لقاء حضره عن المنتدى كل من عبد السلام الفيغا ومحمد حجار وعن المجلس الوطني لحقوق الانسان الامين العام محمد الصبار و محمد صبري وعن التنسيقية كل من أحمد النجيمي وعاطف العوني واحمد لمرايط وسعيد لمرايطي ، وقد اسفر الاجتماع عن اتفاق مبدئي يأخذ بعين الإعتبار تعذر حل مركزي كما نصت عليه هيئة الانصاف والمصالحة في جبر الضرر واستكمال قواعد العدالة الانتقالية في هذا المجال كما هو متعارف عليها دوليا.

-مراسلة عاجلة موجهة من طرف المجلس الوطني للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية بمقتراح الحل المحلي مرفقة بلائحة اعضاء التنسيقية الوطنية

- إلتزام المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف بمتابعة مآل المراسلتين وتمكين التنسيقية الوطنية بنسخ منها .

- التزام المجلس الوطني والمنتدى المغربي بمتابعة تنفيذ بنود ما اتفق عليه الاطراف الثلاثة محليا

تعليق الإضراب المفتوح للتنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

بعد وصول الإضراب المفتوح عن الطعام الذي تخوضه التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب 15 يوما مع ما رافقه من تدهور الحالة الصحية للمضربين عن الطعام .

وبعد أن دخل الاعتصام المفتوح للتنسيقية الوطنية شهره الثامن.

نظم المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف لقاء حضره عن المنتدى كل من الاستاذين عبد السلام الفيغا ومحمد حجار **وعن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الامين العام الاستاذ محمد الصبار** والاستاذ محمد صبري وعن التنسيقية كل من أحمد النجيمي وعاطف العوني واحمد لمرباط وسعيد لمرباطي ، وقد أسفر الاجتماع عن اتفاق مبدئي يأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- أمام تعذر حل مركزي كما نصت عليه هيئة الانصاف والمصالحة في جبر الضرر واستكمال قواعد العدالة الانتقالية في هذا المجال كما هو متعارف عليها دوليا.

- إلترم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص أمينه العام في إيجاد حلول محلية تصون كرامة الضحايا من خلال الإدماج الاجتماعي الشامل والعاال والدائم .

- مراسلة عاجلة موجهة من طرف المجلس الوطني للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية بمقتراح الحل المحلي مرفقة بلائحة أعضاء التنسيقية الوطنية .

- إلترام المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف بمتابعة مآل المراسلتين وتمكين التنسيقية الوطنية بنسخ منها .

- إلترام المجلس الوطني والمنتدى المغربي بمتابعة تنفيذ بنود ما اتفق عليه الأطراف الثلاثة محليا .

وبناء عليه قررت التنسيقية الوطنية تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام واستمرار الاعتصام حتى التوصل بنسخة من المراسلتين المذكورتين لضمان تفعيل الحل محليا .

وبهذه المناسبة تتوجه التنسيقية الوطنية بالشكر والتقدير للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف ولرئيسه الدكتور مصطفى المانوزي وللعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ممثلة في رئيسها الاستاذ محمد زهاري والجمعية المغربية لحقوق الإنسان في شخص رئيسها أحمد الهايج ، وشكر خاص للدكتور الأستاذ محمد حقيقي المستشار الحقوقي للتنسيقية الوطنية .

وإذ تثمن التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الجهود التي بذلها المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي لتدعو إلى ضرورة إلترام كل الأطراف ببنود اتفاق 31 غشت ، وتؤكد على استمرارها في نشاطها حتى تحقيق مطالبها في جبر الضرر بما يضمن حقوق أعضائها.

عن التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب

تعليق الإضراب المفتوح للتنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

بيان

تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام

بعد وصول الاضراب المفتوح عن الطعام الذي تخوضه التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب خمسة عشر يوما مع ما رافقه من تدهور الحالة الصحية للمضربين عن الطعام .

وبعد ان دخل الاعتصام المفتوح للتنسيقية الوطنية شهره الثامن

نظم المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف لقاء حضره عن المنتدى كل من الاستاذين عبد السلام الفيغا ومحمد حجار **وعن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الامين العام الاستاذ محمد الصبار والاستاذ محمد صبري** وعن التنسيقية كل من أحمد النجيمي وعاطف العوي واحمد لمرايط وسعيد لمرايطي ، وقد اسفر الاجتماع عن اتفاق مبدئي يأخذ بعين الإعتبار ما يلي :

— أمام تعذر حل مركزي كما نصت عليه هيئة الانصاف والمصالحة في جبر الضرر واستكمال قواعد العدالة الانتقالية في هذا المجال كما هو متعارف عليها دوليا.

— إلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص امينه العام في إيجاد حلول محلية تصون كرامة الضحايا من خلال الادماع الاجتماعي الشامل والعاقل والدائم .

— مراسلة عاجلة موجة من طرف المجلس الوطني للسيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية بمقتراح الحل المحلي مرفقة بلائحة اعضاء التنسيقية الوطنية .

— إلتزام المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف بمتابعة مآل المراسلتين وتمكين التنسيقية الوطنية بنسخ منها .

— التزام المجلس الوطني والمنتدى المغربي بمتابعة تنفيذ بنود ما اتفق عليه الاطراف الثلاثة محليا .

وبناء عليه قررت التنسيقية الوطنية تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام واستمرار الاعتصام حتى التوصل بنسخة من المراسلتين المذكورتين لضمان تفعيل الحل محليا .

وبهذه المناسبة تتوجه التنسيقية الوطنية بالشكر والتقدير للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف ولرئيسه الدكتور مصطفى المانوزي وللعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ممثلة في رئيسها الاستاذ محمد زهاري والجمعية المغربية لحقوق الإنسان في شخص رئيسها أحمد الهايج ، وشكر خاص للدكتور الأستاذ محمد حقيقي المستشار الحقوقي للتنسيقية الوطنية .

وإذ تضمن التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الجهود التي بذلها المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي لتدعو إلى ضرورة التزام كل الأطراف ببنود اتفاق 31 غشت ، وتؤكد على استمرارها في نشاطها حتى تحقيق مطالبها في جبر الضرر بما يضمن حقوق أعضائها.

عن التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب

+++

شكر خاص

تخبر التنسيقية الوطنية لضحايا سنوات الرصاص انما توصلت الى اتفاق مبدئي مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمبادرة من المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف على اساس تفعيل حل محلي يصون كرامة وحقوق اعضاء التنسيقية.

وبموجب هذا الاتفاق المبدئي تقرر تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام .والاستمرار في الاعتصام حتى الحصول على ما يضمن تفعيل اتفاق 31 غشت 2015 المحلي .

و بهذه المناسبة تتقدم التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب بشكر وتقدير خاص للسادة رؤساء فروع المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف .على مساندتهم ودعمهم للمعتصنين والمضربين عن الطعام ضحايا سنوات الرصاص مند بداية الاعتصام في 21/1/2015 وزيارتهم المتتالية لمقر الاعتصام وقيامهم بكل ما يلزم من اجل الدفاع عن حق كل ضحايا الانتهاكات في كل الجهات، كما تتقدم التنسيقية بالشكر والتقدير لرئيس الهيئة المغربية لحقوق الانسان وللجنة التضامن لقدماء المعتقلين الاسلاميين وكذا اعضاء المجلس الوطني للنهج الديمقراطي وشكر خاص لجمعية 20 يونيو 81 ولكل الفاعلين الحقوقيين الذين تضامنوا وساندوا المعتصمين بمعتصم الكرامة.

عن التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب

http://oujdaportail.net/ma/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7-97262.html#.VeWlZPI_NHw

دراسة أمريكية : أمازيغ المغرب ليسوا انفصاليين عكس أمازيغ الجزائر

خلصت دراسة أعدها "معهد واشنطن" لسياسة الشرق الأدنى حول "آفاق المجتمع المدني المغربي"، إلى أن "النشطاء الأمازيغ بالمغرب يختلفون عن نظرائهم بكل من الجزائر وليبيا الذين يرفضون كل ما هو عربي أو إسلامي".

وأشار ذات التقرير إلى أن مطالب النشطاء الأمازيغ بالمغرب لا تشكل تهديدا للوحدة الترابية في المملكة كما أنها "تظل عقلانية ومنتجة، باستثناء مطالب عدد محدود من اليساريين المتطرفين"، على خلاف القبائل الأمازيغ بالجزائر التي تطالب بالاستقلال، مشيرة إلى أن المغرب "نجح في نهج سياسات تصحيحية تجاه الأمازيغ في شتى المجالات، وكذا في دستور 2011".

وجاء في تقرير المعهد الأمريكي أيضا أن بعض النشطاء الأمازيغ يرفضون كتابة الأمازيغية بحروف "تيفيناغ" لأسباب سياسية محضة، معتبرا أن اعتماد "تيفيناغ" في كتابة الأمازيغية "تود من خلاله الدولة المغربية فصل الأمازيغ المغاربة عن أمازيغ القبائل وأمازيغ الشتات في أوروبا الذين يعتمدون في كتابتها على الأبجدية اللاتينية"، منتقدا الوتيرة البطيئة التي تسير بها الإصلاحات في هذا المجال.

وخلص التقرير أيضا إلى وجود ثلاث معيقات قال إنها تقف أمام الإصلاح الديمقراطي في المغرب .

ويتمثل أول عائق في رأي المعهد في عدم تفويض النظام المغربي لصلاحيات أوسع للهيئات المنتخبة، وقالت إنه "رغم أن الإصلاحات التي جاء بها دستور 2011، إلا أنها لقيت انتقاداً واسعاً من طرف عدد من المنظمات الحقوقية داخل البلاد وخارجه".

وأضافت الدراسة التي أشرفت عليه الباحثة فيش سكثيفيل، أن العائق الثاني يكمن في مقارنة النظام للمجتمع المدني، رغم ما يتميز به من قوة لا بأس بها، إلا أن هذا التعامل يطغى عليه الاستقطاب وفي كثير من الحالات يصل إلى حد الإكراه والإجبار.

وذهبت الدراسة إلى حد القول أن الدولة تلجأ إلى عملية "استنساخ" العديد من الجمعيات، والتي كان الهدف منها، حسب الباحثة، ضرب الجمعيات الحقوقية المستقلة، وأوردت أنه حين تأسس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لجأت الدول إلى إنشاء هيئات مماثلة تابعة له، **مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وفي السابق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وأشارت الباحثة إلى سياق إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في محاولة لاستمالة المعارضة التي تقودها الحركة الأمازيغية، وبالتالي تفتيت المعارضين في المغرب إلى ثلاث أقطاب: الإسلاميين، الماركسيين والأمازيغيين.

أما العقبة الثالثة أمام الإصلاح الديمقراطي في المغرب حسب الدراسة فهي الفجوة بين الإسلاميين والعلمانيين، وقالت إن الأحزاب اليسارية المعارضة كانت ترى صعود الإسلاميين تهديداً، وشاركت رغم ذلك في العملية السياسية بضمانات قليلة وسلطات القليلة.

وتقول الدراسة أنه رغم تحالف الأحزاب اليسارية العلمانية مع الأحزاب الإسلامية، إلا أن الإسلاميين يعتبرون اليساريين نقمة على الطابع الإسلامي للنظام المغربي

وأوردت الدراسة تشخيصاً للمشهد السياسي المغربي، خصوصاً حراك 2011، وتاريخ الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني منذ الاستقلال إلى اليوم.

حملة تسهيل تصويت الأشخاص ذوي إعاقة بالعيون

أطلقت جمعية آفاق لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، حملة تسهيل تصويت الأشخاص ذوي إعاقة، ابتداء من يوم الجمعة 28 غشت 2015 على الساعة 9 ليلا بساحة المشوار بالعيون، بمشاركة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، السيد محمد سالم شرقاوي، وفعاليات مدنية وإعلامية.

وجرى خلال هذه الحملة التي حابت الشوارع الرئيسية بمدينة العيون، خلال يومها الأول، التواصل مع المواطنين والمواطنات، وتوزيع إعلانات ومطبوعات بغية إذكاء الوعي لدى المواطنين خصوصا ذوي الإعاقة منهم بأهمية المشاركة السياسية انتخابا وتصويتا من أجل تنزيل مضامين الدستور على أرض الواقع خصوصا على المستوى المحلي.

وتهدف هذه الحملة التي ستمتد إلى غاية يوم 4 شتنبر 2015 بالعيون، إلى تشجيع الأشخاص ذوي إعاقة على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015، و تسهيل مشاركتهم في عملية التصويت، عن طريق خلق مركز لاستقبال اتصالات الراغبين في التصويت من الأشخاص ذوي إعاقة ومساعدتهم على الولوج لمكاتب التصويت بمدينة العيون.

و صرح السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، أن هذه الحملة تأتي في إطار تفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتسهيل عملية تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم المساعدة ووسائل الاتصال المناسبة.

وأضاف، أن هذه الحملة تجسد روح التطوع والتلقائية والصدق، باعتبارها معايير أساسية لممارسة مثل هذا الفعل المدني الهادف لتحقيق وضمان حقوق الأشخاص ذوي إعاقة والترافع عنها.

ودعا في معرض كلمته خلال انطلاق هذه الحملة، إلى رفض تشييء الشخص في وضعية إعاقة واستغلاله لاكتساب الاستعطاف، وأضاف، أن هذه الفئة أصحت جزء مهما من المجتمع وعليها الحرص على لعب أدوارها وانخراطها في الحياة العامة، في إطار مواكبة التحولات الديمقراطية التي تعرفها البلاد.

و من جانبه أكد السيد المحجوب الدوة رئيس جمعة آفاق، أن الحملة تهدف بالأساس إلى تذليل بعض الصعوبات ورفع الحواجز لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكاتب التصويت، من أجل تمكينهم من ممارسة حقهم التشريعي المتمثل في المشاركة في العملية الانتخابية، على قدم المساواة مع باقي المواطنين و دون أي تمييز على أساس الإعاقة، كما تروم إلى التحسيس بضرورة إدراج الأحزاب لبعده الإعاقة في برامجها الانتخابية، تفعيلًا للمقتضيات الدستورية وللالتزامات الدولية لضمان حقوق الأشخاص ذوي إعاقة وتمكينهم من ممارسة حرياتهم الأساسية.

يذكر أن المغرب من أوائل البلدان التي وقعت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 30 مارس 2007، معبرا بذلك عن التزامه بالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. و تؤكد هذه الاتفاقية على ضرورة تمتع جميع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومن ضمنها المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنْتخبوا.

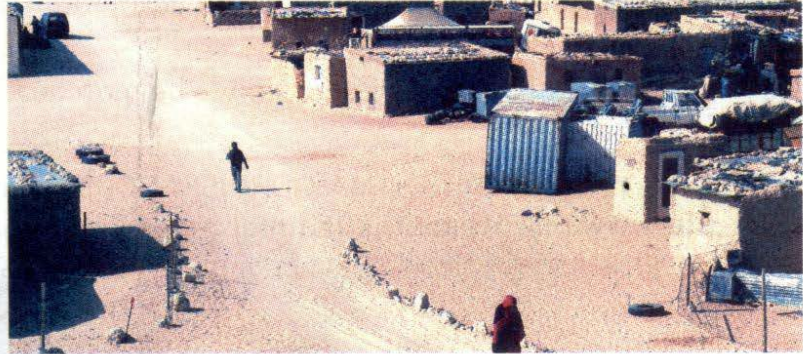
هذا، وينص دستور المملكة المغربية، على أهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار، وعلى تعميم الانخراط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد كما هو منصوص عليه في الفصول 30،33،34،6 من الدستور، و نص كذلك على العديد من المفاهيم والحقوق الخاصة بالإعاقة وعلى أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تسيير وتسطير البرامج العامة وكذلك على ضرورة الاشتراك في العملية السياسية انتخابا وتصويتا مما يجعل هذه المؤشرات مشجعة ومحفزة للانخراط في العملية الانتخابية.



Situation des prisonniers dans les camps de Tindouf

L'Instance nationale des droits de l'Homme demande au HCDH d'ouvrir une enquête

L'Instance nationale des droits de l'Homme, section de Laâyoune, a appelé le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH) à ouvrir une enquête sur la situation des prisonniers dans les camps de Tindouf, sur le sol algérien. Dans une lettre adressée au haut-commissaire aux droits de l'Homme, dont copie est parvenue à la MAP, l'Instance indique qu'après avoir pris connaissance de témoignages audiovisuels et de récits relayés par les médias sur des cas d'oppression, de torture et de confiscation de la liberté d'opinion contre des prisonniers de «Dhibia», dans les camps de Tindouf au Sud algérien, elle exprime sa profonde inquiétude et sa grande préoccupation face à ces pratiques flagrantes de violation des droits humains. Dans sa lettre, l'Instance affirme que la responsabilité de l'Algérie est engagée devant la communauté internationale face aux exactions et atteintes aux droits de l'Homme commises sur son territoire et qu'Alger ne peut se dérober à la responsabilité pénale découlant de ces pratiques. Et de rappeler que les exactions du «polisario» dans les camps de Tindouf constituent une flagrante violation des engagements de l'Algérie vis-à-vis du droit international. Partant de la responsabilité morale du Haut-Commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR), notamment les pouvoirs de surveillance accordés en vertu de son statut de 1958, le haut-commissaire aux réfugiés a pour



La population de Tindouf subit les exactions du Polisario au quotidien.

mission de veiller à la protection des réfugiés conformément à ses prérogatives, rappelle l'instance dans sa lettre. En vertu de sa responsabilité dans la défense des droits des détenus des camps de Tindouf à une vie digne et à être protégés contre toutes sortes d'exactions, l'Instance nationale des droits de l'Homme, section de Laâyoune, demande au HCDH d'ouvrir une enquête urgente sur les cas de tortures et de privation de liberté et de définir les responsabilités pénales au sujet de ces exactions tout en veillant à lever toute confusion concernant le référentiel juridique appliqué dans ces camps. Et d'appeler l'organisation onusienne à prendre toutes les dispositions à même de garantir la protection des prisonniers, notamment ceux qui ont témoigné de leur calvaire dans le centre de détention «Dhibia», en plus de l'interpellation du gouvernement algérien, responsable légal des camps de Tindouf installés sur son territoire. ■

L.M.

Les exactions du «polisario» constituent une flagrante violation des engagements de l'Algérie vis-à-vis du droit international.

ELECTIONS: LES FEMMES DAVANTAGE IMPLIQUÉES

Par Samir Chennaoui

L'implication des femmes liée au changement des mentalités

L'implication importante des femmes dans les élections communales et régionales du 4 septembre est liée au "changement des mentalités". C'est ce qu'a déclaré en substance, ce lundi 31 août à Casablanca, la députée bruxelloise, Simone Susskind.

Selon Susskind, qui conduit une délégation de sept députées belges venues coacher les jeunes candidates pour les prochains scrutins, "les femmes sont confrontées à plusieurs problèmes liés notamment à la mentalité et aux stéréotypes qui entravent le partage des responsabilités entre hommes et femmes".

"Ce n'est pas facile pour les femmes de défendre leurs droits. Il faut un changement de mentalité", a-t-elle souligné lors d'une rencontre avec des candidates de la métropole, se disant "optimiste" quant à la détermination des femmes marocaines à réussir leur mission et s'impliquer davantage dans la gestion des affaires locales et régionales. Pour la politicienne bruxelloise, un travail important doit être accompli pour que les femmes et les hommes puissent travailler ensemble au service de la société.

Pour rappel, ces députées belges de la région de Bruxelles-Capitale, se trouvent depuis le 26 août au Maroc pour accompagner de jeunes candidates aux élections du 4 septembre prochain. Cette action intitulée "Femmes leaders de demain" a pour objectif de les coacher et de leur donner des outils pour se préparer et mieux défendre leurs candidatures à ces élections.

Il s'agit d'apporter à ces jeunes femmes, dont la plupart se présentent pour la première fois, l'expérience d'élues locales et régionales belges, afin de leur permettre d'être mieux préparées à faire face aux défis auxquels elles sont confrontées et de pouvoir mieux faire entendre leurs voix et celles des femmes dans leur communauté.

Organisé par l'association Actions en Méditerranée, avec le soutien notamment du **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)**, de la Fédération Wallonie-Bruxelles (FWB) et de l'Association démocratique des Femmes du Maroc, ce projet fait suite au succès d'une première action du genre menée durant 14 mois avec de jeunes femmes marocaines, tunisiennes, algériennes et belges à l'occasion des élections de mai 2014 en Belgique.

<http://www.le360.ma/fr/politique/elections-les-femmes-davantage-impliquees-49791>